

Distr.: Limited
10 September 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص

فيينا، ٩-١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

مشروع التقرير

إضافة

ثانياً - التوصيات (تابع)

ألف - توصيات عامة

التوصية ٣٥

ينبغي لموظفي الأمن ومن يؤدون أدواراً تتعلق بحفظ السلام تلقي التدريب والحصول على التوعية بشأن الاتجار بالأشخاص.

جيم - توصيات بشأن الموظفين الدبلوماسيين والقنصلين أو ضباط الاتصال
في البعثات الدبلوماسية والقنصلية والأدوار التي يضطلعون
بها في التصدي للاتجار بالبشر

التوصية ٣٦

ينبغي للدول الأعضاء إنشاء آلية خاصة بالعاملين لدى أسر الموظفين الدبلوماسيين تلزمهم بالحضور شخصياً أمام سلطات الدولة المضيفة، في إطار مقابلات وجها لوجه إن أمكن، حيث يجري تعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وإطلاعهم على الجهات التي يمكنهم الاتصال بها إذا واجهوا أي صعوبات.

التوصية ٣٧

ينبغي للدول الأعضاء إنشاء آليات رقابية، مثل برامج قائمة على التسجيل بالحضور الشخصي، في وزارات الخارجية بغرض منع الاتجار بالأشخاص أو غير ذلك من أنواع إساءة معاملة العمال المنزليين الذين يقوم موظفو البعثات الأجنبية بتوظيفهم، وإطلاع العمال على كيفية التماس المساعدة إذا لزم الأمر.



التوصية ٣٨

ينبغي للدول الأعضاء دعم العمال المنزليين بحيث يمكنهم التحدث بإحدى اللغات الرسمية للدولة المضيفة، أو بلغة مفهومة على نطاق واسع في الدولة المضيفة، لتمكينهم من التواصل مع السلطات في أي وقت وتيسير إدماجهم في المجتمع.

التوصية ٣٩

ينبغي للدول الأعضاء ضمان دفع رواتب العمال المنزليين الخصوصيين في حساب مصرفي يفتح باسمهم وحدهم.

التوصية ٤٠

ينبغي للدول الأعضاء تعزيز المساعدة المقدمة إلى ضحايا الاتجار بالأشخاص من خلال التعاون بين البعثات الدبلوماسية والقنصلية للبلدان المختلفة.

التوصية ٤١

ينبغي للدول الأعضاء كفالة تعاون سائر الكيانات الحكومية وغير الحكومية مع البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة في بلدانها، بغرض توفير الخدمات المثلى من مساعدة وحماية للضحايا، وتيسير الإجراءات، والتكيف مع الواقع الوطني، والتغلب على أي عقبات قانونية أو إدارية.

التوصية ٤٢

ينبغي للدول الأعضاء استكشاف إمكانية توقيع اتفاقات للتعاون الثنائي لضمان أن يكون التواصل سلساً ومناسباً من حيث التوقيت.

التوصية ٤٣

ينبغي للدول الأعضاء تقديم تدريبات متكررة للموظفين الدبلوماسيين والقنصليين في مجال الاتجار بالأشخاص.

التوصية ٤٤

ينبغي للدول الأعضاء عقد حلقات عمل أو حلقات دراسية أو دورات تدريبية محددة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بشأن دور الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين في التصدي للاتجار بالأشخاص.

التوصية ٤٥

تُشجّع الدول الأعضاء على تزويد طالبي التأشيرات بمعلومات عن أشكال الاتجار بالبشر وعن حقوقهم ووسائل المساعدة المتاحة لهم، ويفضل أن تكون تلك المعلومات باللغة الأصلية لطلبي التأشيرات.

التوصية ٤٦

ينبغي للدول الأعضاء، كلما أمكن ذلك، إدراج البيانات المستقاة من الناجين و/أو منظمات المجتمع المدني فيما تعدّه من مواد مخصصة لتدريب الموظفين الدبلوماسيين والقنصلين أو ضباط الاتصال بشأن مؤشرات الاتجار بالبشر، وكفالة اتباع نهج يتمحور حول الضحايا ويستنير بالمعارف اللازمة للتعامل مع الصدمات.

التوصية ٤٧

ينبغي للدول الأعضاء تدريب موظفيها بشأن الاتجار بالبشر قبل إيفادهم للعمل في الخارج، مع التركيز على مسألة الاستعباد المنزلي من أجل المساعدة على ضمان معاملة العمال المنزليين معاملة لائقة.

التوصية ٤٨

ينبغي للدول الأعضاء توضيح الدور الذي ينبغي لموظفيها الدبلوماسيين والقنصلين أن يسعوا إلى الاضطلاع به في بلدان المقصد والعبور والمنشأ.

التوصية ٤٩

ينبغي للدول الأعضاء بناء قدرات موظفيها الدبلوماسيين والقنصلين على استبانة الضحايا، مع مراعاة القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

التوصية ٥٠

ينبغي للدول الأعضاء التي هي أطراف في اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣ تنفيذ بند إلزامية الإخطار القنصلي من أجل حماية حقوق المواطنين الأجانب في الحصول على محاكمة وفق الأصول القانونية.

ثالثاً - ملخص المداولات (تابع)

١- استأنف الفريق العامل، في جلسته الثالثة المعقودة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، العروض الإيضاحية التي قدمها المناظرون في إطار البند ٣ من جدول الأعمال، المعنون "الموظفون الدبلوماسيون والقنصليون أو ضباط الاتصال في البعثات الدبلوماسية والقنصلية والأدوار التي يضطلعون بها في التصدي للاتجار بالبشر".

٢- وعرضت السيدة كينتيان مينغ الجهود التي تبذلها وزارة الأمن العام لإنشاء آليات اتصال مباشر بالتعاون مع عدة دول، وإنشاء شبكة تعاون قوية. وأفادت بأن وزارة الأمن العام عينت أيضاً ٦٩ ضابط اتصال من الشرطة في ٤١ بلداً، مما أسهم في مد الجسور بين الدول في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، وأن بلدها قد نظم أيضاً عمليات مشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال اتفاقات للتعاون مع ميانمار وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا، كما أن عمليات مشتركة تنفذ حالياً بين ستة بلدان، يعمل فيها ضباط اتصال بمثابة روابط رئيسية في

تبادل المعلومات الاستخبارية وجهود إعادة الأشخاص إلى أوطانهم. وقالت إن تلك العمليات قد أسفرت عن كشف ٦٣٤ حالة وإنقاذ ١٥٣ مواطناً أجنبياً، وإن ضباط الشرطة وضباط الاتصال على الحدود قدموا الدعم لجهود إنقاذ الضحايا وتبادل المعلومات بين الصين والبلدان المجاورة. وأوضحت السيدة كينتيان مينغ كيف أعاد ضباط الاتصال على الحدود ١٩٣ ١ شخصاً إلى أوطانهم منذ عام ٢٠١٤. ومضت في وصف عدد من الحالات الفردية لتوضيح أوجه نجاح هذه العمليات المشتركة. وأفادت بإنشاء فريق عامل يعنى بالتحقيقات المشتركة في السفارة الصينية في فييت نام للتحقيق في قضايا محددة. واختتمت كلمتها بالتأكيد مجدداً على أن ضباط الاتصال قد أثبتوا فعاليتهم كأداة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وكمبر لتبادل المعلومات.

٣- وفي المناقشة التي جرت بعد ذلك في إطار البند ٣، أوضح العديد من المتكلمين الحاجة إلى حماية سلامة المواطنين الموجودين في الخارج، ولا سيما الفئات الهشة من المواطنين الموجودين في الخارج، وحقوق الإنسان الواجبة لهم. وأشاروا إلى أن الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين يمكن أن يؤدي دوراً جوهرياً في كشف ومكافحة الاتجار بالأشخاص في هذا الصدد. وشدد عدد كبير من المتكلمين على أهمية تدريب الموظفين القنصليين والدبلوماسيين بشأن جميع أشكال الاتجار بالأشخاص، والسياق الذي يحدث فيه، فضلاً عن علامات الإنذار والمؤشرات وتدابير مساعدة الضحايا. وأبرز بعض المتكلمين الحاجة إلى نهج متمحور حول الضحية وقائم على حقوق الإنسان في هذا التدريب. ويمكن للتدريب أن يسمح للمسؤولين الدبلوماسيين والقنصليين بالعمل بسرعة عند الكشف عن قضية اتجار تم أحد المواطنين في الخارج. وذكر بعض المتكلمين أن الدبلوماسيين يتلقون تدريبات عبر الإنترنت فضلاً عن كتيبات قبل بدء مهامهم.

٤- وأشار المتكلمون إلى الضعف الخاص للعاملين في منازل أسر الموظفين الدبلوماسيين، الذين يكونون معزولين في أغلب الأحيان. وعلاوة على ذلك، يمكن لامتيازات أصحاب العمل الدبلوماسيين وحصاناتهم أن تزيد من ضعف هؤلاء العاملين أمام الاتجار بالأشخاص. وفي هذا الصدد، وصف عدة متكلمين التدابير المتخذة لزيادة حماية العاملين في منازل أسر الموظفين الدبلوماسيين، مثل المقابلات الشخصية في القنصليات قبل بدء عملهم، حيث توضح حقوقهم. ويمكن تكرار هذه المقابلات مرة واحدة في السنة من أجل تقييم الوضع، على سبيل المثال في سياق إجراء تحديد التأشيرة.

٥- وذكر عدة متكلمين أهمية الخطوط الهاتفية المباشرة وخطوط الاتصال الأخرى للعاملين في منازل أسر الموظفين الدبلوماسيين. وبالإضافة إلى ذلك، وصف بعض المتكلمين توزيع الكتيبات والنشرات الإعلامية بلغات عديدة في القنصليات، فضلاً عن أفلام التوعية والإعلانات التلفزيونية والرسوم المتحركة، بأنها ممارسات جيدة.

٦- ووصف بعض المتكلمين التدابير التشريعية المعتمدة من أجل تعزيز ظروف عمل العمال المنزليين، مثل وضع حد أدنى للأجور وتنظيم ساعات العمل. وأبرز بعض المتكلمين أيضاً، ضمن الممارسات الجيدة، أن العمال المنزليين ينبغي أن يتلقوا رواتبهم مباشرة في حساب مصرفي يفتح باسمهم.

٧- وأشار اثنان من المتكلمين إلى إنشاء مكاتب مخصصة باعتباره من الممارسات الفضلى في حالات الانتهاكات المزعومة والمشكلات ذات الصلة.

- ٨- وذكرت إحدى المتكلمات أن الاتجار قد يحدث في سياق التأجير الدولي للأرحام، وتوظيف العمال الأجانب، وبرامج التطوع وبرامج تبادل الطلاب، وأضافت أن الدورات التدريبية المنظمة لفائدة الموظفين القنصليين والدبلوماسيين ينبغي أيضاً أن تشمل هذه المجالات.
- ٩- وأشار بعض المتكلمين إلى أن التعاون مع المنظمات الدولية، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمة الدولية للهجرة، أمر حيوي يمكن أن يساعد البلدان على الاستفادة من المعارف العالمية المتراكمة.
- ١٠- وأشار إلى الدليل الذي أصدرته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن كيفية منع الاتجار بالبشر لأغراض الاستعباد المنزلي لدى أسر الموظفين الدبلوماسيين وحماية عمال المنازل الخصوصيين، بعنوان "Handbook on how to prevent human trafficking for domestic servitude in diplomatic households and protect private domestic workers" (٢٠١٤)، والدليل الذي أعده مجلس دول بحر البلطيق والموجه للموظفين الدبلوماسيين والقنصليين بشأن كيفية مساعدة وحماية ضحايا الاتجار بالبشر "Handbook for diplomatic and consular personnel on how to assist and protect victims of human trafficking" (٢٠١١)، باعتبارهما مثالين للأدوات التي يتعين استخدامها بغية الاسترشاد بها.

رابعاً- تنظيم الاجتماع

باء- الكلمات (تابع)

- ١١- في إطار البند ٣ من جدول الأعمال، تكلم ممثلو الأطراف التالية في بروتوكول الاتجار بالأشخاص: إسرائيل، إندونيسيا، البرازيل، بلجيكا، تايلند، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سويسرا، الصين، غامبيا، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، كندا، كولومبيا، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، النرويج، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ١٢- وتكلم أيضاً المراقب عن جمهورية إيران الإسلامية.
- ١٣- وفي إطار البند ٤ من جدول الأعمال، تكلم ممثلو الأطراف التالية في بروتوكول الاتجار بالأشخاص: تايلند، الجزائر، السودان، الصين، كندا، كولومبيا، مصر، المكسيك، النرويج، نيوزيلندا، هندوراس [...].